

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

تشير التقديرات الرسمية إلى انكماش الاقتصاد التونسي بنسبة 8.8 في المائة في عام 2020 جراء الإغلاقات الكلية والجزئية التي تم فرضها على الأنشطة الاقتصادية خلال العام الماضي لاسيما القطاعات التي تساهم بقدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي على رأسها قطاع السياحة والتجارة، وهو ما أسفر عن ارتفاع كبير لمعدلات البطالة لتصل بنهاية العام إلى 17.4 في المائة.

من المتوقع تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي في تونس خلال العامين المقبلين ولكن سيعتمد ذلك على مسارات النمو بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين التي لا تزال ضعيفة لاسيما في دول الاتحاد الأوروبي. كما يتوقع أن يجد النشاط الاقتصادي دعماً محدوداً من الاستثمارات العامة في ظل التحديات التي تواجه أوضاع المالية العامة نتيجة ارتفاع مستويات الدين العام التي ستفرض تقييد السياسة المالية خلال الفترة المقبلة خاصة في ظل مستهدفات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تلتزم به تونس مع صندوق النقد الدولي. بناءً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد التونسي بنسبة 4 في المائة العام الجاري ونحو 3 في المائة العام المقبل.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

واصل التضخم خلال عام 2020 مساره التنازلي ليبلغ حوالي 5.6 بالمائة مقارنة مع حوالي 6.7 في المائة مسجل خلال عام 2019. من المتوقع تواصل المسار التنازلي التدريجي للتضخم حسب التوقعات خلال العامين الجاري والمقبل، ولكن بنسق أكثر بطناً، ليبلغ 5.4 بالمائة في عام 2021 و5.3 في المائة بعام 2022. ذلك تماشياً مع التوجهات المتباينة لأهم محددات الأسعار. فمن ناحية، ستواصل الضغوط المتأتية من زيادة الأسعار العالمية وميزان المدفوعات على سعر الصرف، إضافة إلى بعض التقلبات المتوقعة في أسعار مدخلات الإنتاج والسلع النهائية وهو ما يتوقع أن يرفع المستوى العام للأسعار. من ناحية أخرى، ينتظر أن تكون الضغوط التضخمية المتأتية من جانب الطلب ضعيفة نظراً لتباطؤ النشاط الاقتصادي والتشغيل خاصة في ظل تواصل تداعيات الأزمة الصحية في الداخل والخارج.

التطورات النقدية والمصرفية

تميز عام 2020 في العموم باستقرار قيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية وذلك نتيجة تضافر عدة عوامل من أهمها تقلص عجز الميزان التجاري في ظل تراجع الواردات جراء جائحة كوفيد-19 مقابل استمرار تدفق موارد بالعملة الأجنبية بنسق مرتفع نسبياً بدعم من تحويلات التونسيين بالخارج والتمويلات الخاصة والعامة التي تحصلت عليها تونس منذ بداية عام 2020 وهو ما أدى إلى تحسين مستوى السيولة في سوق الصرف المحلية. كما ساهمت بدورها السياسة النقدية الرشيدة التي انتهجها البنك المركزي منذ 2019 في التحكم في حجم السيولة على السوق النقدية المحلية وهو ما شجع المتعاملين الاقتصاديين على بيع العملة الأجنبية مقابل الدينار وعزز الثقة بالعملة الوطنية. في هذا الصدد، ارتفع عرض النقود (M2) بنسبة 11.6 في المائة في عام 2020 مقابل ما يقارب 9 في المائة لمعدل نمو السيولة المسجل عام 2019.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: تونس

من المتوقع أن يؤثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة وببطء تعافي الاقتصاد الوطني نتيجة الضعف النسبي للطلب الخارجي لاسيما ذلك المتأتي من منطقة اليورو، والتداعيات غير المسبوقة للجائحة على القطاع السياحي، وتعثّر استعادة نسق الإنتاج للمواد الاستخراجية إلى تعزز الضغوط على توازنات المالية العامة وميزان المدفوعات، ما من شأنه أن يبقي على المخاطر التضخمية رغم تباطؤ الاقتصاد وهو ما من شأنه أن يرفع من درجة الحذر لدى السياسة النقدية للمساهمة في المحافظة على استقرار الأسعار.

بالنسبة للسنوات المقبلة فإن تطور سعر صرف الدينار يبقى مرتبطاً بكل من تغيير وضع السيولة بسوق الصرف المحلية، ومدى تواصل تحسن العجز في الميزان الجاري إلى جانب تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على السوق العالمية.

التطورات المالية

سجلت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية تراجعاً بنسبة 10.5 في المائة و7.5 في المائة على التوالي خلال عام 2020 مقارنة بمستوياتها المسجلة في عام 2019 نتيجة التداعيات الناتجة عن الجائحة. في المقابل، ارتفعت النفقات العامة بنسبة 22.3 في المائة في ضوء التزامات الحكومة بدعم مستويات الانفاق العام لدعم التعافي وتعزيز الإنفاق على القطاع الصحي. بذلك ارتفعت نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى ما يشكل 13.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنحو 10.4 نقطة مئوية مقارنة بالعجز المُقدر في قانون المالية الأصلي⁽¹⁾.

يرتكز إطار الميزانية متوسط المدى للفترة (2020-2022) على ما يلي⁽²⁾:

- تحقيق زيادة في مستوى الإيرادات المحلية بنسبة 8.9 في المائة من خلال نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 9.8 في المائة.
- زيادة نسبة مساهمة الموارد الذاتية في تمويل الميزانية إلى نحو 79 في المائة في عام 2022 مقابل 76.5 في المائة عام 2019.
- خفض نسبة عجز الموازنة إلى 2 في المائة عام 2022 مقارنة مع 3.5 في المائة عام 2019.
- تحقيق عجز أولي إيجابي بداية من عام 2020.

¹ وزارة المالية، تونس، (2020). "تقرير حول موازنة الدولة لعام 2021"، أكتوبر.

² وزارة المالية، تونس، (2019). "تقرير حول موازنة الدولة لعام 2020"، أكتوبر.